

تغريم «أمازون» 746 مليون يورو في لوكسمبورج



فرضت سلطات لوكسمبورج غرامة بقيمة 746 مليون يورو (880 مليون دولار) على أمازون، على خلفية اتهامات بأن عملاق البيع الإلكتروني انتهك قوانين الاتحاد الأوروبي لحماية البيانات، حسبما أعلنت أمازون. صدرت الغرامة في 16 تموز/يوليو عن اللجنة الوطنية لحماية البيانات في لوكسمبورج والتي رأت أن «معالجة أمازون للبيانات الشخصية، لا يتوافق مع قانون الاتحاد الأوروبي العام لحماية البيانات»، حسبما أعلنت أمازون في ملف قدمته للجنة الأوراق المالية والبورصات.

وأضافت الشركة «نعتقد أن قرار اللجنة الوطنية لحماية البيانات لا أساس له ونعتزم الدفاع عن أنفسنا بقوة في هذه المسألة».

ولم يكشف الملف المالي أي تفاصيل أخرى، لكن أمازون كانت ملاحقة بشكوى من مجموعة استهلاك أوروبية تتهمها بجمع بيانات شخصية لغرض توجيه دعايات من دون إذن.

وهذه أحدث قضية تطال شركات تكنولوجيا أميركية في إطار انتهاك قانون الاتحاد الأوروبي لحماية البيانات. العام الماضي فُرضت غرامة على أمازون بقيمة 35 مليون يورو من جانب السلطات الفرنسية التي اتهمت بعدم التقيد بقوانين «ملفات الارتباط» (كوكيز) التي تتعقب المستخدمين. كما فرضت على غوغل غرامة قدرها 100 مليون يورو

لانتهاكات مماثلة.

وتواجه فيسبوك تحقيقات في إيرلندا بعد اختراق بيانات 533 مليون مستخدم، ونشرها على موقع قرصنة. يمنح القانون العام لحماية البيانات الذي بدأ تطبيقه في 2018، المستخدمين مزيداً من الحقوق المتعلقة ببياناتهم. وتتسلح الهيئات الناظمة بصلاحيات جديدة تشمل إمكانية تغريم الشركات بمبالغ تصل إلى أربعة بالمئة من حجم مبيعاتها العالمية السنوية.

وصدرت بموجب قانون الاتحاد الأوروبي لحماية البيانات غرامات ليس فقط على شركات تكنولوجيا، بل على مسؤولي تسويق وجامعي بيانات، وخدمة البريد النمساوي وحتى الدوري الإسباني لكرة القدم لا ليغا. وجاء كشف أمازون عن المعلومات في إطار تحديثها ربع السنوي للملفات المالية والذي أظهر أن أرباحها ارتفعت بنسبة 48 بالمئة مقارنة بالعام الماضي، وصولاً إلى 7,8 مليار دولار، فيما زادت العائدات بنسبة 27 بالمئة لتسجل (1,113 مليار دولار في الفترة بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيو). (أ ف ب

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.